

ملخص تنفيذي

الخدمات المصرفية الإسلامية في الفلبين
(دليل تمهيدي لمستثمري دولة مجلس التعاون الخليجي)
ابريل 2018

فرصة الخدمات المصرفية والتمويل الاسلامي في الفلبين

يبلغ حجم قطاع الخدمات المصرفية في الفلبين 275 مليار دولار من إجمالي الأصول، ويعتبر لبنة أساسية في الاقتصاد. وتعتمد الشركات والمؤسسات الفلبينية على القروض البنكية كمصدر أساسي للتمويل. كما يعد الاقتراض من البنوك الطريقة الأساسية لتوفير التمويل اللازم، حتى فيما يتعلق بالتوسع وزيادة رأس مال الاستثمار. وعلى الرغم من النمو الذي شهده الاقتصاد الفلبيني مؤخراً، إلا أن عدد الشركات المسجلة في البورصة الفلبينية زاد بصورة هامشية من 251 شركة إلى 268 شركة على مدار السنوات الخمس الماضية. ومن المحتمل أن تعزز البنوك الفلبينية الوصول إلى مستوى تعامل ملائم مع الشركات والاستفادة من سجل الشركات الحافل.

كما أن البنوك الفلبينية مصنفة على أنها بنوك عالمية أو تجارية أو اقتصادية أو ريفية أو تعاونية أو إسلامية. وفي نفس الوقت تمتلك البنوك العالمية والتجارية حصة كبرى من السوق المحلي، حيث تمتلك أكبر 3 بنوك 21٪ من إجمالي الأصول، إلا أنه يوجد بنك إسلامي واحد فقط في البلاد وهو بنك الأمانة الإسلامي للاستثمار.

ومن المتوقع أن تتجاوز الفلبين توقعات ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي وتتخطى حاجز الستة بالمائة مرة أخرى هذا العام. وسوف يستمر هذا النمو مدعوماً باقتصاد محلي قوي، وتدفق كبير للتحويلات المالية، واستمرار أرباح الدولار من الاستعانة بشركات تقنية المعلومات. وعلاوة على ذلك، سوف تشرع الحكومة في تنفيذ برنامج عملاق لتطوير البنية التحتية بقيمة 170 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2022، لتعزيز الاقتصاد الذي يبلغ حجمه 313 مليار دولار. ووضعت الحكومة خططها وهي تفتق تماماً بأنه لن تكون هناك أية صعوبات تتعلق بالتمويل، مع الأخذ في الاعتبار أن المستوى العالي للسيرة في السوق، والإيرادات الإضافية الناتجة من الإصلاح الضريبي المستهدف، والمساعدة الرسمية في التطوير من دولي اليابان والصين.

بنك الأمانة الإسلامي للاستثمار

أسس بنك الأمانة للاستثمار في عام 1973 للمساعدة في جهود تطوير جزيرة مينداناو. وعلى الرغم من أن الحاجة السياسية الذي دعت إلى إنشائه، لم يتم تشغيله بشكل كامل كبنك إسلامي مكتمل الأركان والخدمات حتى وقتنا هذا. وتتلخص نشاطاته الإسلامية فقط في قبول الودائع الادخارية للحج واختبار عقود التمويل الإسلامي. كما أن القانون الذي أنشأ على أساسه البنك وضع الخطوط العريضة فقط ولم يحدد إطاراً رسمياً لكيفية القيام بالأعمال المصرفية الإسلامية. وهو حالياً شركة تابعة لبنك التنمية المملوك للدولة.

عدد سكان الفلبين

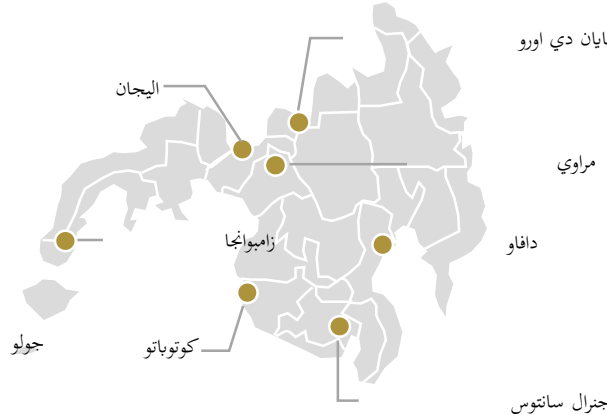
106 مليون نسمة

عدد سكان جزيرة مينداناو

25 مليون نسمة

عدد الفروع

(8 في مينداناو، وفرع واحد في محطة مترو مانيلا)



جدول 1 حجم وربحية أكبر البنوك العالمية أو التجارية وبنك الأمانة الإسلامي

الأصول (مليون دولار) اسم البنك العالمي أو الإسلامي	الربحية (%)		
	العائد على حقوق الملكية	العائد على الأصول	صافي هامش الفائدة
بانكو دي أورو	9.7	1.1	3.5
ميترو بنك	8.9	1.0	3.8
بنك جزر الفلبين	13.3	1.4	2.8
البنك العقاري الفلبيني*	15.0	1.0	3.1
بنك الفلبين الوطني	7.1	1.0	3.1
سيكيورتي بنك كورب	9.6	1.3	3.2
بنك الصين	9.8	1.1	3.1
بنك التنمية الفلبيني*	11.7	0.9	2.3
بنك الاتحاد	11.2	1.4	4.0
بنك ريزال التجاري	6.7	1.0	4.3
بنك يونبايند كوكونات بلانترز	21.2	1.2	4.5
بنك ايسست وست	13.9	1.8	7.8
بنك الأمانة الإسلامي للاستثمار*	(20.1)	(6.6)	3.5
الإجمالي/ متوسط القطاع	9.9	1.1	3.8

ملاحظات: * ملوك للدولة، ** بيانات عام 2015م
مصدر البيانات الأساسية: البنك المركزي للفلبين، التقارير السنوية، وول ستريت جورنال

يستدعي استغلال فرص النمو في البلاد زيادة الخدمات المصرفية والمالية وتنوع مصادر رأس المال بشكل أفضل. كما ساعدت التسهيلات الموجودة في اللوائح والأنظمة على ذلك. ومنح تحرير الخدمات المالية فرصة الملكية الأجنبية الكاملة للبنوك والمؤسسات الاستثمارية. ومع اقتحام البنوك الصينية، واليابانية، والكورية لهذا القطاع، استغل الاقتصاد الفلبيني المصادر الجديدة للتمويل. إلا أنه تتوفر مساحة لأكثر المساهمين في القطاع، وعلى وجه الخصوص مساهمي مجلس التعاون الخليجي حيث يمكنهم دخول السوق وضمان مكانة جيدة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية.

ومن خلال معرفة شركة "مالية الفلبين" للاستثمار بالقطاعات البنكية في الفلبين وكذلك في مجلس التعاون الخليجي، نود أن نسلط الضوء على الفرص التالية المتعلقة بالتمويل الإسلامي والتمويل البنكي:

1. الخدمات المصرفية للأفراد
2. سوق السندات (إصدار الصكوك)
3. قطاع المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (التمويل التجاري وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة)
4. إدارة الثروات والأصول
5. التطوير والاندماج المالي



1. **الخدمات المصرفية للأفراد:** وبينما نرى أن البنوك التقليدية تواصل هيمنتها على القطاع المالي، سوف تؤدي الخدمات المصرفية الإسلامية إلى تطوير قطاعات الخدمات المصرفية لأفراد معينين وهم: المسلمون في مينداناو، والعمالة الفلبينية في الشرق الأوسط، كما أنه بديل واعد للخدمات التقليدية المنتشرة في هذا القطاع. ويشكل المسلمون نسبة ستة بالمائة من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم 106 مليون نسمة، ويعيش معظمهم في مينداناو. وفي ظل النقص الكبير في الخدمات، يمكن للمسلمين الآن الحصول على خدمة مصرفية إسلامية حقيقية. ويضطر بنك الأمانة الإسلامي في الوقت الحالي لتقديم خدمات مصرفية تقليدية على الرغم من ميثاقه الإسلامي بسبب عدم وجود إطار ينظم ذلك. وفيما يخص العمالة الفلبينية في الخارج، والذي يعيش معظمهم خارج العاصمة مانيلا، يجب على أحد البنوك الإسلامية المدعومة من دول مجلس التعاون الخليجي إنشاء قناة للتحويلات المالية والتأزر مع المنتجات المصرفية المدعومة بالدخل المتولد في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن غير المعروف إلى حد كبير لمستخدمي الخدمات المصرفية الرئيسية في الفلبين أنهم يمكنهم اختيار الاستفادة من المنتجات والخدمات من بنك إسلامي أيضاً، وبالطريقة نفسها التي يستفيد بها الفلبينيون في الإمارات العربية المتحدة من القروض والرهون العقارية من مصرف الإمارات الإسلامي أو بنك دبي الإسلامي أو مصرف أبوظبي الإسلامي.



2. **سوق السندات (إصدار الصكوك):** عندما تتجاوز المؤسسات الكبيرة حدودها الائتمانية المقرضة، فإنها تلجأ إلى مصادر تمويل أخرى مثل سوق السندات. ويأتي هذا التطور مع التعزيز الذي شهدته أساسيات الاقتصاد الكلي للبلاد: انخفاض نسبة الديون مقابل الناتج المحلي الإجمالي. كما أن إصدار سندات حكومية طويلة الأجل يساعد على بناء ثقة أكبر بين المستثمرين وتعزيز الاستقرار في القطاع المالي. وارتفعت نسبة مساهمة سوق سندات العملة المحلية للشركات في الناتج المحلي الإجمالي من 0.2% فقط إلى 6.5% أو 20 مليار دولار في عام 2017. وهناك احتمالية لزيادة هذه النسبة، لا سيما من خلال التمويل الإسلامي وإصدارات الصكوك لكل من الشركات والمؤسسات الحكومية. وتبحث الحكومة مسألة إصدار صكوك مستحدثة لمشاريع البنية التحتية. كما أن إعلان المؤسسة الوطنية لتمويل الرهون العقارية (NHMFC) المملوكة للدولة عن التخطيط لإصدار صكوك يؤكد أن هناك الاهتمام بالتمويل الإسلامي. كما يعد سوق سندات الشركات مجالاً جديداً، وستستفيد الشركات بالتأكيد من الصكوك بمجرد إطلاقها. فعلى سبيل المثال، أشارت هيئة الاستثمار القطرية إلى رغبتها في استثمار نحو مليار دولار أمريكي في الخدمات اللوجستية والسياحية في الفلبين بعد توقيع اتفاقية حماية الاستثمار، وتفضل هيئة الاستثمار القطرية القيام بذلك من خلال إصدار صكوك عبر شركة سندات إسلامية.



3. قطاع المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (التمويل التجاري وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة): في عام 2016، تم تنفيذ قانون تطوير وتعزيز الصادرات الفلبينية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتستهدف وزارة التجارة تصدير منتجات فلبينية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي تقريبا في عام 2018، حيث كانت قيمتها 800 مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي سابقاً، وذلك عقب تنفيذ هذا القانون وإنشاء مركز المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في مينداناو. يقع المركز في زامبوانجا ايكوزون في مينداناو، ويهدف إلى أن يكون مقرا للصناعة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الفلبين وكذلك في دول الطرق التجارية القديمة التي تم تجديدها مؤخراً في منطقة شرق آسيا (BIMP-EAGA) والتي ترتبط بين دول بروناي دار السلام وإندونيسيا وماليزيا والفلبين. وفيما يتعلق بالسياحة والشركات الصغيرة والمتوسطة، تعد الفلبين حالياً عضواً في المنتدى الدولي لاعتماد المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وبدأت السلطات السياحية برنامج السياحة الفلبينية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث تعمل مع بعض الهيئات للحصول على شهادة بذلك مثل شركة كريستنت ريتنج في سنغافورة لاعتماد الفنادق والمنجعات والمطاعم في المدن الرئيسية في البلاد. وسوف تحقق الشركات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التي يوجد مقرها في مينداناو وترغب في المشاركة في قطاع المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المتنامي والتي يمكنها الحصول على التمويل الإسلامي أرباح كبيرة في ظل وجود بنك إسلامي.



4. إدارة الثروات والأصول: تكمن قوة البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي في ثرواتها وإدارة الأصول الخاصة بها. ويمكن للبنوك الخليجية أن تستخدم امكانياتها المثبت جدواها، وتقدم مقترح قيمة ملائم للمساهمين من الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية والذين يستفيدون من النمو الذي تشهده البلاد، وذلك من خلال توسيع نطاق أنشطتها واقتحام الاقتصاد الفلبيني عبر تقديم خدمات مصرفية إسلامية. كما تعد خدمات إدارة الثروات والأصول في دول مجلس التعاون الخليجي من الطراز العالمي، وتوفر للعملاء مجموعة من المنتجات الاستثمارية، وتتيح لهم امكانية الحصول على فرص فريدة قد لا توفرها البنوك المحلية بنفس الدرجة من الاتساع والرقى. ومن المتوقع أن يؤدي دخول بنك خليجي إلى تيسر الاستثمارات الداخلية عبر تحفيز مستثمرين من دول المجلس على الاستثمار في البلاد. وفي سوق الأسهم، تقوم البورصة الفلبينية بتحديث قائمة الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بشكل منتظم. ومن أصل 268 ورقة مالية مدرجة، لوحظ أن 60 ورقة سوف تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومع وجود بنك خليجي، يمكن تسهيل الاستثمارات بشكل أفضل نيابة عن المستثمرين الخليجيين.



5. التطوير والاندماج المالي: سيكون للبنك الإسلامي دور في تطوير مدن الفلبين وإعادة بناء المجتمعات، حيث أن رئيس البلاد الحالي ترجع أصوله إلى جزيرة مينداناو ويضع هذه المنطقة في مقدمة أولوياته. وقد شهدت مدينة مروي تدميراً واسع النطاق نتيجة القتال الذي دار بين الجيش والمتمردين المسلحين من الدولة الإسلامية. وتمثل استعادة السلام والتصدي للتهديدات المتطرفة أولوية للحكومة الوطنية وذلك عبر التنمية الاقتصادية التي يمكن أن يساهم فيها أحد البنوك الكبيرة. وينبغي أن تساعد الوظائف المتولدة في المنطقة في دفع سكان مينداناو إلى السير على طريق تحسين النتائج الاجتماعية والاقتصادية وزيادة الشمول المالي. ولا تزال مينداناو الإسلامية المنطقة الأقل من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد وذات أقل مستوى للوجود المصرفي في البلاد. وتقود دول مجلس التعاون الخليجي الأطراف المعنية في عملية تعزيز السلام في المنطقة، والقضاء على التطرف وتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية والدعم. ويمكن أن يُدعم دخول بنك خليجي إلى مينداناو السياسة الخارجية للحكومة.

جدول 2

الاحصائيات الاقتصادية والمصرفية عبر المناطق الرئيسية في البلاد

القروض (مليون دولار)	الودائع (مليون دولار)	المؤسسات غير المصرفية*	مكاتب البنوك	الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، بالدولار *	
47.928	199.131	12.378	8.486	3.578	لوزون
7.862	20.229	2.628	1.706	1.877	فيسايس
5.425	14.733	3.133	1.552	1.742	مينداناو
546	2.154	525	225	1.543	شبه جزيرة زامبوانجا
1.148	3.449	628	396	2.416	شمال مينداناو
1.961	4.807	782	447	2.533	منطقة دافاو
1.229	2.490	710	250	1.650	جنوب مينداناو
505	1.572	327	215	1.209	شمال غرب مينداناو
36	262	161	19	547	مينداناو الإسلامية
161.215	234.094	18.139	11.744	2.805	الفلبين

ملحوظة: *بيانات 2016
مصدر البيانات الأساسية: البنك المركزي الفلبيني، هيئة الإحصاء الفلبينية

التحديات الرئيسية المتبقية

يعد غياب الإطار القانوني والتنظيمي المنظم عنصر بالغ الأهمية في النظام المصرفي والمالي الإسلامي في البلاد. كما ان هناك مشروع قانون معلق في مجلس النواب الفلبيني يتطلب مزيداً من المراجعة والنقاش. ويحتاج أي مستثمر دولي أو بنك إسلامي إلى توشي العناية القانونية الكاملة، وربما يتم تشجيعه على تقديم الاقتراحات نظراً لمعرفته وخبرته في هذا القطاع. وحيث أن الفلبين في حاجة إلى استثمارات أجنبية بشكل جوهري، فإنه يتعين على الحكومة توفير ضمانات بشأن اللوائح المنظمة لذلك. كما أن الضرائب مسألة أخرى هامة يجب معالجتها لا سيما المعاملة الضريبية للصكوك ومعاملة الأصول الأساسية وراء كل منتج مصرفي إسلامي. وهناك حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن إنشاء تأمين على الودائع للبنوك الإسلامية وفقاً لمبادئ التكافل. علاوة على أن بناء القدرات وتطوير الكفاءات البنكية الإسلامية يعد أحد الفجوات الرئيسية. كما أن رفع كفاءة البنك المركزي الفلبيني، وتدريب موظفي بنك الأمانة الإسلامي مبادرة رئيسية يجب الاطلاع على تنفيذها. ومن خلال المبادرات التي من شأنها أن تعالج هذه التحديات، يمكن تحويل مسار بنك الأمانة الإسلامية من المسار السياسي الخاص الذي أنشأ من أجله إلى بنك إسلامي حقيقي وعالمي.

الخاتمة

تؤمن شركة مالية الفلبين بوجود فرصة فريدة من نوعها ونطاق من التأزر تكمن في دخول بنك خليجي السوق الفلبيني. وتعد الفرص المحددة التي أشرنا إليها أعلاه إلى حد كبير حقل خصب جاهز للإنتاج في ظل مستوى الخبرة والقدرات الموجودة في الخليج. ويمكن لبنك إسلامي خليجي ذو استراتيجية فعّالة في دخول أسواق جديدة، ونظرة متوازنة للمخاطر والمكاسب، ورؤية عميقة تستند إلى السياق المحلي الاستفادة من إمكانات النمو للمصارف الإسلامية والتمويل في السوق الفلبينية. نحن على استعداد لمناقشة هذه الفرصة واستكشافها مع البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، والجهات المعنية في الاقتصاد الإسلامي، والمستثمرين من المؤسسات والأطراف الأخرى التي لديها اهتمام كبير في هذه المجال.

مارك سيرانو

المؤسس والمدير الإداري لشركة مالية الفلبين للاستثمار

15 عام من الخبرة في الاستشارات الإدارية وصناديق الأسهم الخاصة في لندن ونيويورك ومانيتا والشرق الأوسط. وقدم مارك سلسلة من المساهمات الاستراتيجية للبنوك الإسلامية والتقليدية الرائدة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين.



مالية الفلبين

+97143132850
info@maliaprime.com
www.maliaprime.com



الطابق 41، أبراج الإمارات
طريق الشيخ زايد
دبي، الإمارات العربية المتحدة
ص. ب. 31303

MALIA
PRIME INVESTMENTS
مالية الفلبين